



حماية يرحب بتصويت مجلس الشيوخ الإيرلندي، لصالح مشروع قانون يعاقب كل من يدعم الإستيطان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في ظل متابعة مركز حماية لحقوق الإنسان للحالة الفلسطينية وعلاقتها بالمجتمع الدولي، فإن المركز يرحب بتصويت مجلس الشيوخ الإيرلندي على مشروع قانون يهدف إلى وقف وضبط النشاط الاقتصادي مع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

حيث صوت لصالح القانون الذي تقدمت به السيناتور المستقلة "فرانيس بلاك"، عدد من ممثلي الأحزاب الإيرلندية منها حزب الفينا فول (Fianna Fail) وحزب الشين فين (Sinn Fein) وعدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى، وكذلك بعض المستقلين، في حين عارضته الحكومة.

الجدير بالذكر أن القرار جاء عقب حملة قامت بها السيناتور "بلاك" وعدد من المنظمات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، وصفت خلالها المستوطنات الإسرائيلية بأنها "جريمة حرب".

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يعبر عن ارتياحه لهذا الموقف، فإنه يثمن الجهود الداعمة للقضية الفلسطينية، ويؤكد على العلاقة الودية بين الشعوب، ويثمن قرار المجلس، وبدوره يذكر بالتاريخ المشرف لإيرلندا في معارضتها لسياسة الفصل العنصري التي كانت سائدة في جنوب افريقيا، ويطالب الحكومة الإيرلندية بتحقيق رغبة شعبها من خلال تنفيذ التزاماتها الدولية والتمثلة في احترام القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئاتها، ويعتبر أن مثل هذه القرارات هي قرارات شرعية وإنسانية، كفلها القانون الدولي، كما ويدعو المجتمع الدولي الى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تتصف الفلسطينيين.

"أنتهى"

٢٠١٨/٠٧/١٤